

التوفيق بين الراغبين في الزواج من منظور اجتماعي

إعداد

علي بن عبد الرحمن الرومي

أستاذ علم الاجتماع المساعد

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية

قسم الاجتماع

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى إبراز الحاجة الاجتماعية لبرنامج التوفيق بين راغبي الزواج من خلال عرض أوجه التغيير الاجتماعي في المجتمع وما أفرزه من ظواهر خطيرة متعلقة بالتوفيق بين الراغبين في الزواج. إضافة إلى تصوير واقع التوفيق في الماضي والحاضر وإشكاليات الممارسة الحالية. ثم الدعوة إلى تنظيم مهنة التوفيق مع تحديد الخصائص المهمة للمستهدفين والقائمين بالتوفيق. وأخيراً تقديم الخطوط العريضة للممارسة المهنية مع محاولة تلمس جوانب الخلل المتوقعة من أجل العمل على تجنبها.

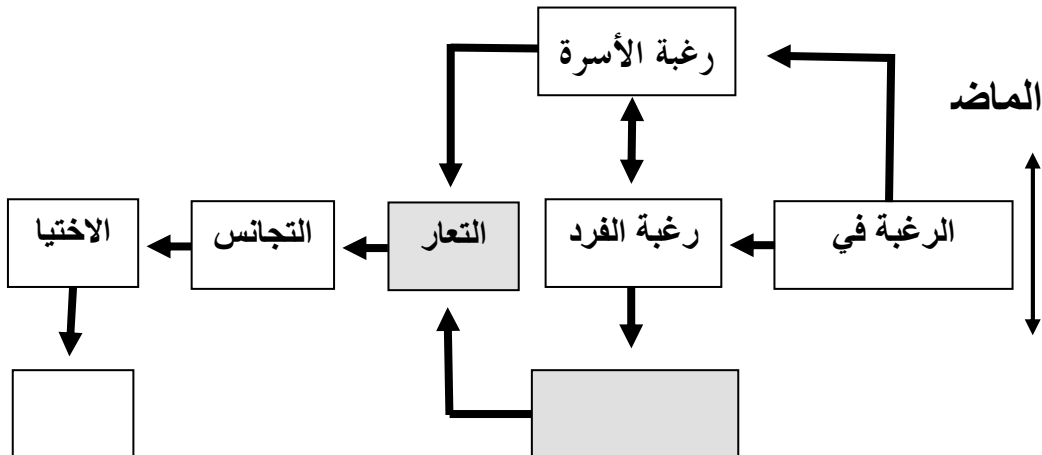
الزواج بين الرغبة والتوفيق:-

مر المجتمع السعودي خلال العقود القليلة الماضية بتغيير كبير ومتسارع صاحب عملية التنمية وشمل معظم جوانب الحياة المختلفة وكان له أبلغ الأثر على بنية المجتمع الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بنظام الزواج. حيث إن نظام الزواج من أهم أنظمة البناء الاجتماعي للمجتمع التي تعتمد على نسق العادات والتقاليد. وإذا كان نسق العادات والتقاليد وضع استجابة لنمط الحياة السائد في المجتمع وفقاً لقيمه فإن تغيير ذلك النمط سوف يؤدي بالضرورة إلى تغيير ذلك النسق. على سبيل المثال الأعراف المرتبطة بسلطة الأب ودوره في القرارات المتعلقة بابنه (مثل اختيار الزوجة) كانت تعتمد على أساس أن الابن يعيش مع أبيه، ويحتاج إلى دعمه اجتماعياً ومادياً، وعلى أساس أن الأب أكثر خبرة ومعرفة من ابنه. وعندما أصبح الابن يعيش مستقلاً عن أبيه أو بعيداً عن أبيه، بل ربما يعتمد عليه الأب اجتماعياً ومادياً. وعندما أصبح الابن أكثر وعياً ومعرفة من أبيه لم تعد تلك الأعراف ملائمة، وأصبح هناك حاجة للتعرف على أعراف جديدة تعطي الابن القدرة على اتخاذ القرار، وتحفظ للأب حقه ومكانته.

وقرار الزواج في المجتمع السعودي لم يكن قبل مرحلة التنمية الحديثة قراراً فردياً وإنما كان قراراً عائلياً، فالزواج كما هو موضح في شكل [1] يتم غالباً بناءً على رغبة الأسرة ممثلة بالوالدين. حيث تشعر الأسرة بحاجتها إلى تزويج ابنها قبل أن يشعر بالحاجة إلى الزواج، وتسارع في البحث عن الفتاة المناسبة عندما يقترب ابنها من مرحلة النضج البيولوجي، بل ربما تم الاختيار منذ مرحلة الطفولة. ورغم أن للوالدين دوراً كبيراً في اختيار

شكل [1]

نموذج التغيير في التوفيق بين الراغبين
في الزواج



الشريك إلا أن رغبة الابن كانت تتطابق مع رغبة والديه لطبيعة التنشئة التي ينشأ عليها والتي تجعل من معاييرها في الاختيار قريبة إن لم تكن متماثلة مع ما يريده والداه. ليس هذا فحسب بل ولأن اختيار الشريك يعتمد على التجانس. أي أن الفرد يميل إلى اختيار من يماثله في الصفات الجسمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وهذا ما يدل عليه حديث المصطفى عليه الصلاة والسلام "تنكح المرأة لأربع: لدينها وجمالها وحسبها ومالها، فاظفر بذات الدين تربت يداك"، وحديث "إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة...". والتجانس كان يعني في السابق التقارب المكاني، حيث يتشابه الناس في الملبس والمسكن والمركب والمأكل ومظاهر الحياة الأخرى ويخضعون لعادات وتقاليد واحدة. وفي الغالب كان الأقارب يعيشون متجاورين. فلا يجد الفرد أكثر تجانساً من ابنة عمه أو إحدى قريباته، مما جعل الزواج القرابي الأكثر انتشاراً في المجتمع. لذا لم يكن التعرف على الشريك المناسب مشكلة في الماضي. فنطاق الاختيار محدود ومعروف خاصة من قبل الوالدين. ولم يكن الفرد ليفكر بالاختيار بعيداً عن أقاربه وجيرانه. وفي الحالات النادرة التي يكون فيها الاختيار من خارج نطاق القرابة والجيرة لسبب ما كانت الخطابة تقوم بهذا الدور مقابل أجر. ولم تكن مهنة الخطابة مرغوب فيها، لأن عرض البنت لم يكن مقبولاً وكان من ضمن ما يعنيه وجود عيب في الفتاة أو أهلها. خاصة وأن مسؤولية التوفيق كانت تقع على عاتق الوالدين فعرضها تقليل من شأنهم.

إلا أن التحولات الاجتماعية التي مر بها المجتمع من هجرة وتباعد بين الأقارب وضعف لعلاقات القرابة والجيرة أدت إلى وجود مشكلة في التعارف بين الراغبين في الزواج. فلم تعد الأسر تتواصل فيما بينها، وضعفت التوقعات الاجتماعية التي كانت تأخذ شكل أعراف في المجتمع. ولم تعد رغبة الوالدين في الغالب تتفق مع رغبة ابنهم. بل لم يعودوا قادرين على معرفة الفتاة المناسبة. ثم إن القرابة لم تعد تعني التجانس للفرد. بل إن التفاوت في الدخول ومستويات المعيشة والتعليم والصحة ضيقت فرص التجانس بين الأقارب. أضف إلى ذلك أن هناك وعي يتزايد حول أفضلية البعد عن القريب من ناحية صحية. فأصبح الراغب في الزواج نتيجة لذلك بحاجة إلى جهات أخرى تقوم بالتوفيق.

مفهوم التوفيق بين الراغبين في الزواج:-

التوفيق (Match-Making) بين الراغبين في الزواج يعني **مساعدة الراغب في الزواج في البحث عن الشريك المناسب والتنسيق بينهم للتعارف والتحقق من مناسبة كل طرف للآخر**. وكلمتي التوفيق بين الراغبين توحى بأن من يقوم بالتوفيق ليس أحد الطرفين وإنما طرف ثالث. ذلك أن قرار الزواج من أهم وأصعب القرارات التي يتخذها الفرد في حياته، لذا فهي من أولويات الفرد التي تجعله مهيباً لتلقي المساعدة من الآخرين بل مستعداً لأن يشتريها عندما تتحول إلى خدمة يتاجر بها، كما هو الحال في كثير من الدول ومنها المجتمع السعودي.

وينبغي التفريق بين التوفيق كمهنة والتوفيق كمهنة. فالتوفيق كمهنة يتم من خلال الوالدين والأخوات والعمات والخالات. وهو النمط السائد للتوفيق بين الراغبين في الزواج في المجتمع السعودي خاصة قبل مرحلة الطفرة الاقتصادية. وفي الغالب كانت الأم تقوم بهذا الدور لتحيل الأمر بعد ذلك إلى الأب. إلا أن ضعف علاقات القرابة والجيرة إضافة إلى الفجوة بين جيل الآباء وجيل الأبناء في الوقت الحالي أعطى للأخوات الدور الكبير في مسألة التوفيق. حيث تقوم الأخوات بالبحث عن الفتاة المناسبة لأخيهن بين زميلات الدراسة. وفي بعض الحالات تتم الاستفادة من علاقات العمل بين الزملاء فيدل أحدهم الآخر إلى من يعرف من قريباته.

أما التوفيق كمهنة فيتم من خلال إمام المسجد أو الخاطبة أو الخاطب أو مكاتب التزويج. ولم يكن التوفيق يمارس كمهنة إلا على نطاق ضيق. وينحصر في الخاطبة أو إمام المسجد. ولم يكن يلجأ إلى الخاطبة إلا في الحالات النادرة التي يبحث فيها الرجل عن قرينة من خارج نطاق العائلة أو الجيرة. والخطيبة في الغالب تكون امرأة كبيرة في السن ذات علاقات قوية تقوم بدور الوسيط بين الطرفين مقابل أجر. لذا فالتوفيق لم يكن يمارس كمهنة إلا من قبل الخطابة. ولقلة أعدادهن وقلة زبائنهن يمكن القول بأن التوفيق كمهنة لم يكن يمارس إلا على نطاق ضيق.

أما في الوقت الحالي فقد ازدادت أعداد ممتهني التوفيق نساءً ورجالاً، أفراداً ومكاتب مدفوعين بدوافع الاحتساب أو الرغبة في الحصول على المال. فمن أهل الخير من نذر نفسه للتوفيق بين الراغبين احتساباً للأجر. ومن الناس من أغراهم العائد المادي لمهنة التوفيق فامتتهنه.

الحاجة إلى مهنة التوفيق:-

هناك أسباب عديدة تمخضت عن التغييرات الاجتماعية خلال العقود الثلاث الأخيرة تدعو إلى التوسع في مهنة التوفيق بين الراغبين في الزواج. من تلك الأسباب ما يلي:-

[1] ضعف العلاقات الاجتماعية سواء علاقات القرابة أو علاقات الجيرة. وهي العلاقات التي كانت تتيح الفرصة لوالدي الشاب في التعرف على الفتاة الملائمة لابنهم. وقد ارتبط ضعف تلك العلاقات بأمرين:-

[أ] الهجرة خاصة إلى المدن الرئيسية. فالمهاجر انفصل بأسرته عن أقاربه وأصبح يعيش في وسط تسود فيه علاقات العمل. وفي الغالب لا توجد رغبة بالاقتران بمن يعيش بينهم، بل يؤمل في الارتباط بأقاربه وأهل منطقته، مع أن علاقته بهم لم تعد بالمستوى الكافي لتحقيق ذلك. لذا أصبح تزويج الأولاد خاصة الإناث من أبرز مشاكل المهاجرين الذين لا يقبلون بالانتماء للمنطقة التي هاجروا إليها في الوقت الذي فقدوا فيه عضوية الانتماء إلى المنطقة التي هاجروا منها. وقد دفعت هذه المشكلة بعض القادرين مادياً على تكثيف التواصل مع المنطقة الأصلية، بينما دفعت غير القادرين على العودة والاستقرار عندما يكبر الأولاد خاصة البنات ليكون قادراً على تزويجهم.

[ب] نشوء نمط جديد للعلاقات الاجتماعية يعتمد على علاقات الدراسة أو العمل. وهي علاقات تتجاوز في بعض الأحيان المدرسة ومكان العمل، بل ربما امتدت سنوات طويلة بعد سنوات الدراسة أو العمل.

ولم تكن هناك جهود توعوية تعطي الناس القدرة على التأقلم مع المتغيرات الجديدة. ومن ثم المحافظة على علاقات القرابة والجيرة. ومؤخراً بدأ الناس وبشكل ذاتي

بتعزيز تلك العلاقات عن طريق اجتماعات الأسرة ومراكز الأحياء. إلا أن توظيف تلك العلاقات في قضايا الزواج لا زال محدوداً.

[2] *التفاوت الكبير في مستويات الدخل والمعيشة بين الأقارب. فالتفورة الاقتصادية*

أتاحت الفرصة للكثيرين الحصول على سيولة نقدية عالية في فترة وجيزة انعكست على المستوى المعيشي للأفراد والأسر. وأصبح الاستهلاك التفاخري نتيجة لذلك سمة بارزة في المجتمع. ولسرعة التغير بقي كثير من الناس خاصة من بقوا في القرى أو هاجروا متأخرين غير قادرين على مواكبة النمط الاستهلاكي الجديد. والأهم من ذلك ما حصل نتيجة لذلك من تفاوت في مستويات التعليم والصحة العامة بين الأقارب. وقد أدى هذا التفاوت إلى إضعاف درجة تجانسهم. وبالتالي أصبح العثور على الشريك الملائم أمراً صعباً.

[3] *سقوط منظومة التوقعات الاجتماعية التي أخذت شكل أعراف تعارف عليها أفراد*

المجتمع. وهي أعراف استمدت قوتها من قوة العلاقات القرابية أو علاقات الجيرة، وهي علاقات لحقها الضعف مع تزايد الهجرة إلى المدن وتفكك النظام القرابي في القرى وضعف العلاقات الاجتماعية في المدن. لذا ضعفت تلك الأعراف ولم تعد تصرفات الآخرين متوقّعه. وقد أدى ذلك إلى وجود حالة تخوف لدى الكثيرين من رفضهم في حالة تقدمهم للاقتران بمن يرغبون من أقاربهم. وقد يكون الطرف الآخر متلهفاً لمثل تلك الخطوة خاصة عندما تأتي من قريبه لكنه غير قادر اجتماعياً على التصريح بها. وتزداد احتمالات التخوف وعدم الإقدام عندما يوجد تفاوت كبير في مستوى المعيشة بين الأقارب. على سبيل المثال قد لا يجروء المرء على خطبة ابنة عمه الذي يعيش في المدينة لأنه يتخوف من عدم قبول طلبه مما قد يعكر صفو العلاقة القائمة بينه وبين عمه. مع العلم أن العرف جار سابقاً على أن البنات لابن عمها وبالتالي يقدم وهو واثق بأنه لن يرد.

[4] *التمسك بأعراف مخالفة لتعاليم الإسلام في زمن ازدادت فيه المغريات. فكثير من*

الناس لا يستسيغ أن يخطب لابنته أو أخته من يراه مناسباً. ويرى في ذلك تقليلاً من شأنه وشأنها. كما لا يسمح كثير من الآباء بالرؤية الشرعية رغم أهميتها في مسألة التوفيق كما قال عليه السلام "هلا رأيتها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما".

[5] *ضيق فرص التعارف غير المباشر عن طريق الوسطاء كالوالدين أو المباشر عن*

طريق الرؤية الشرعية. فقد أصبح الفرد لا يملك فرصة كافية للتحقق من مدى التوافق بينه وبين من ينوي اختياره شريكاً لحياته. فالرؤية الشرعية قد لا تتاح لهما.

وقد تتاح ولكن بطريقة غير كافية. وفي السابق لم تكن تلك مشكلة، حيث كان التعارف يتم عن طريق الوالدين. كما أن بساطة الحياة تجعل من الأقارب والجيران متجانسين إلى حد كبير.

[6] تدني مستوى وعي الفرد بأسس الاختيار السليم لشريك الحياة. على سبيل المثال أحد الشباب بعد الرؤية الشرعية اشتكى من أنه لا يعلم هل من رأى جميلة أو لا. قيل له قارنها بمن تعرف من النساء، فقال لا أعرف جمالاً إلا ما أراه على شاشة التلفاز. ومع أن ما يراه في الغالب ليس حقيقة إلا أن المهم أيضاً ضعف القدرة على معرفة الجانب الأخلاقي في الطرف الآخر. وقد أدى هذا الجانب إلى فشل كثير من الزوجات المعاصرة وانتهائها بالطلاق. ومن المعلوم أن مشكلة التوافق بين الزوجين من أهم أسباب الطلاق.

[7] تزايد المشكلات المتعلقة بالزواج مثل العنوسة والطلاق والترمل والزواج من الخارج والمشكلات الزوجية. وهي مشكلات ذات علاقة قوية ومباشرة بمسألة التوفيق بين الراغبين. فغياب برامج التوفيق بين الراغبين من أهم أسباب العنوسة والزواج من الخارج. وتدني مستوى الوعي بأسس الاختيار الصحيحة من أهم أسباب الطلاق والمشكلات الزوجية. فالتوافق بين الزوجين سبب في نجاح واستقرار بيت الزوجية.

إشكاليات الممارسة الحالية لمهنة التوفيق:-

ونتيجة لإلحاح الحاجة ازدادت أعداد الممارسين لمهنة التوفيق احتساباً أو تجارة خلال العقدين الماضيين. ورغم أننا لا نملك بيانات حول ظاهرة التوفيق لتحديد حجمها ومدى انتشارها إلا أننا نستطيع القول بأن حجمها كبير وواسعة الانتشار، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن الذين يعلنون عن أنفسهم على نطاق واسع لا يمثلون العدد الإجمالي لمن يزاولها. وخلافاً لمرحلة ما قبل الطفرة الاقتصادية -والتي كانت فيها مهنة التوفيق في الغالب مهنة نسائية- كثر من يزاولها من الرجال. بل إن شدة الحاجة شجعت بعض مكاتب العقار إلى دخول ميدان التوفيق بين الراغبين في الزواج. بل أصبحت تمارس من أشخاص غير مواطنين بصفتهم الشخصية أحياناً وباسم مكاتب وهمية أحياناً أخرى. وربما لا يكون غريباً ما يحدث إذا علم ما فيها من إغراء مادي. إلا أن الغريب إقبال كثير من الناس على هؤلاء. وقد يفسر هذا بشدة الحاجة وخلو الساحة. وهناك إشكالات عديدة للممارسة الحالية لمهنة التوفيق، نذكر منها ما يلي:-

- [1] أنها ممارسة غير منظمة، حيث لا يتطلب الأمر الحصول على ترخيص، وإنما يتداول الناس اسم الشخص أو لقبه ورقم هاتفه لتكذب عليه الاتصالات بعد ذلك طالبة خدماته.
- [2] كما لا توجد رقابة على من يمارسها تقلل من احتمالات التلاعب أو الإهمال.
- [3] أنها ممارسة ذات جدوى اقتصادية عالية. لذا يزاولها الباحثون عن المال. وهم في الغالب فئة نفعية قابلة لأن تستغل بالمال.
- [4] من يزاولها احتساباً قلة تواجه بطلبات تفوق إمكانياتهم مما ينعكس على قدرتهم في التوفيق. كما قد يزاولها احتساباً من لا يملك الخبرة المهنية اللازمة.
- [5] عدم قبول المجتمع وحساسيته من الاستفادة من القائمين على التوفيق تدفع الكثيرين إلى التكتم والتستر في الأمر. وبالتالي يصعب في بعض الأحيان الحصول على معلومات كافية للتوفيق بين المتقدمين.
- [6] عدم وجود رؤية واضحة للتوفيق تتناسب مع البيئة الاجتماعية ليس للمجتمع فحسب بل لكل منطقة من المناطق. على سبيل المثال عدم وعي القائمين بالتوفيق بالأسر يوقع في إحراجات كبيرة.
- [7] فقدان الثقة بجدوى مهنة التوفيق بتعرض المستفيدين للإهمال أو الاستغلال. فضعف المهارة المهنية سبب في سوء التوفيق والإغراء المادي سبب في الاستغلال.
- [8] كثرة حالات الطلاق أو كثرة المشكلات الزوجية الناتجة عن عدم التوافق بين من تم التوفيق بينهم لتدني مستوى المهارة المهنية لدى القائمين بالتوفيق أو عدم مبالاتهم تحت إغراء المادة.

تنظيم مهنة التوفيق:-

لذا لا بد من إعادة النظر في الوضع الراهن لمهنة التوفيق. وهناك اقتراحات عديدة يمكن تقديمها لتنظيم وتفعيل دور مهنة التوفيق في المجتمع ودرء الأضرار المرتبطة بالممارسة الحالية لها، من ذلك:-

[1] أن تتبنى بشكل رسمي بحيث يصبح لها ترخيص خاص يتم منحه وفقاً لمعايير محددة.

[2] أن تكون عملاً مؤسسياً وليس عملاً فردياً.

[3] أن تكون عملاً خبيرياً وليس تجارياً.

[4] أن تكون عملاً وسيطاً وليس بديلاً عن الأطراف المعنية.

[5] لذا لا بد من التأكيد على أن الهدف الأساسي هو التعريف. أي تعريف الراغبين في الزواج الأكثر تجانساً ليترك لهم المجال للتحقق من صدق البيانات واتخاذ القرار.

[6] التأكيد على أن مؤسسة التوفيق لا تتحمل مسؤولية الفشل لدفع الفرد على القيام بمسؤوليته بدلاً من الاتكال على ما تقدمه المؤسسة.

[7] أن تعمل المؤسسة على أن يكون المستفيد قادراً على الاختيار الصحيح من خلال تثقيفه ورفع مستوى الوعي لديه.

[8] أن تعمل المؤسسة على دعم ما من شأنه التوفيق بين الراغبين. ومن ذلك تقوية العلاقات الاجتماعية لتفعيل الطرق التقليدية في التوفيق. ومن ذلك نشر أعراف صحيحة في المجتمع تتعلق بالتوفيق مثل الرؤية الشرعية وأن يخطب ولي الفتاة لها من يراه مناسباً.

وضمن سياق التنظيم هناك أمور ثلاثة يحسن إفرادها بالحديث لأهميتها: المستهدفون والقائمون بالتوفيق وكيفية التوفيق.

المستهدفون: -

في السابق لم يكن يلجأ إلى الخطابة أو إمام المسجد إلا في حالات خاصة كالمطلقات والأرامل الكبيرات نسبياً في السن والمنقطعات من الأقارب والمعاقات أو المريضات مرضاً نفسياً لا يمنع من الزواج. وأعداد هؤلاء لم يكن كبيراً. ولم تكن غيرهم حاجة إلى اللجوء إلى الخطابة، خاصة مع قوة علاقات القرابة. فكما أن أبناء العم لهم الأولوية في ابنة عمهم ففيهم الحل أيضاً عندما لا تجد خاطباً. حيث يتفق الاخوة على ستر ابنتهم بأن تزوج ابنة أحدهم من ابن الآخر. لذا كان اللجوء إلا الخطابة في الغالب مقترناً بوجود عيب. وقد لحقت تلك السمعة بمهنة التوفيق فأحجم عنها من يحتاجها اضطراراً خوفاً من أن يلحقه عيب.

وفي الوقت الحالي تغيرت الأحوال وأصبحت فئات أخرى مضطرة إلى الاستفادة من ممتهني التوفيق. فأعداد العانسات تزايد بشكل يندر بالخطر ومعظمهن ممن يُرغب في الزواج منهن وإنما لسبب ما مرتبط بما حصل من تغير لم يكتب لهن الزواج. كما تزايدت أعداد المطلقات والأرامل في المجتمع. وهناك فئات أخرى تحتاج إلى خدمة التوفيق بسبب ما انتشر في المجتمع من تضييع بعض أولياء الأمور لمسئولية الولاية والغفلة عن حاجة ابنته أو من هو ولي عليها إلى السعي في تزويجها. وأشد من ذلك عضل النساء رغبة في الحصول على دخولهن أو انتقاماً منهن أو من أمهاتهن.

أضف إلى ذلك أن الوعي والتعليم في قطاع النساء مع الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات الأخرى عبر وسائل الإعلام المختلفة يدفع كثيراً من النساء إلى المشاركة في صنع مستقبلهن وعدم التعويل على أولياء أمورهن خاصة عندما لا تراه أهلاً لذلك. وقد يدفعها ذلك إلى الاستفادة من جهات غير مؤتمنة في ظل غياب أو ضعف الجهات ذات الصبغة الرسمية والمؤتمنة. ووجود جهات رسمية ومؤتمنة يتيح تلك الفرصة مع المحافظة على حق ولي أمرها الشرعي. كما أن قضية التوافق لم تعد ميسورة كما كان الوضع عليه في السابق. فدرجة التجانس لم تعد مرتبطة بالقرب في النسب أو الجيرة بل ربما مع تزايد المشكلات الاجتماعية بين الأقارب يكون القرب عند بعض الناس مدعاة للتنافر. في الوقت الذي ساعدت فيه وسائل الاتصال المختلفة على نشر الثقافة وأنماط التفكير والسلوك على نطاق واسع. وقد أدى ذلك إلى وجود تجانس بين كثير من الناس المتباعدين نسباً أو مكاناً. وهؤلاء بحاجة إلى من يوفق بينهم لأن وسائل التوفيق التقليدية عاجزة عن ذلك.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن المستهدفين في مهنة التوفيق جميع شرائح المجتمع. ويشمل ذلك الفئات التالية:-

- [1] من شاء ممن يبحث عن شريك الحياة.
 - [2] من لديها عوائق اجتماعية كأن تكون معضولة أو مهملة من ولي أمرها أو يتيمة أو نحو ذلك.
 - [3] العوانس.
 - [4] الراغبين بالتعدد.
 - [5] ذووا الإعاقة أو العيوب الخلقية الأخرى أو المشكلات النفسية التي لا تمنع من الزواج.
 - [6] ذووا المشكلات الأخلاقية أو أصحاب السوابق الذين يشك في رجوعهم.
- ومن الفئات السابقة يلاحظ أن الفئة الأولى والثانية والثالثة والرابعة لا عيوب لديها ومرغوب فيها خاصة الفئة الأولى والثانية، مما يمكن أن يسهم في إزالة ما لحق بمهنة التوفيق من سمعة سيئة ارتبطت بطبيعتها في الماضي.
- القائمون بالتوفيق:-**

في السابق كانت الحاجة لمهنة التوفيق محدودة. لذا لم تكن تزاوُل إلا من قبل الخطابة، وهي امرأة كبيرة في السن ذات علاقات قوية تقوم بدور الوسيط بين الطرفين مقابل أجر. ولم يكن يزاول مهنة التوفيق في الغالب إلا النساء. وفي حالات قليلة يقوم إمام المسجد بدور في هذا الجانب. أما في الوقت الحالي فلم تقتصر على النساء بل أصبح معظم من يزاولها من الرجال المدفوعين بدافع الاحتساب أو الحصول على المال. أما المحتسبون فمعظمهم يعتمد عملهم على أشخاصهم. وقد لا يملكون المهارة والخبرة لمزاولة المهنة. كما أن بعضهم لا يملك الفطنة الضرورية لمثل هذا العمل. أما المتاجرون فإضافة إلى أنهم لا يملكون المهارة المهنية، فهم في الغالب ما بين متساهل تحت إغراء المال ومتلاعب لا يبالي بأعراض الآخرين. ونتيجة لذلك قامت بعض الجمعيات الخيرية ومشاريع الزواج في بعض مناطق المملكة بوضع لجان أو برامج للتوفيق في محاولة لسد حاجة الناس. إلا أنها تجربة حديثة بحاجة إلى تأطير وتنظيم.

ومهنة التوفيق تتطلب عدداً من الصفات فيمن يزاولها. من أهمها ما يلي:-

- [1] الأمانة، وينبغي أن ألا توضع الأمانة في فرد وإنما في مؤسسة يختار لها الأمانة. ويعملون بروح الفريق الواحد حماية لهم ودفعاً للنقول عليهم.
- [2] أن يكون من أهل المنطقة.
- [3] أن يكون موضع ثقة لدى أهالي المنطقة.
- [4] أن يكون ملماً بثقافة المنطقة الخاصة بالزواج.
- [5] أن يكون ملماً بعوائل المنطقة.

- [6] حد أدنى من العلم الشرعي. ولا أرى أن يكون الاعتبار لشهادة علمية بقدر ما يكون لمستوى الوعي الحقيقي (الفقه) لدى الفرد بالأحكام الشرعية المتعلقة بهذا الجانب بشكل خاص.
- [7] أن يكون متزوجاً.
- [8] أن لا يقل عمره عن 35 سنة.
- [9] يفضل أن يكون حاصلًا على مؤهل أو دورات مهنية في شؤون الأسرة.

كيفية التوفيق بين الراغبين في الزواج:-

رغم أن كيفية التوفيق بحاجة إلى دراسة للواقع واستفادة من الخبرة الحالية للقائمين على التوفيق إلا أنه يمكن تقديم رؤية عامة مستمدة من مقابلات أولية مع الممارسين ونابعة من الخصائص العامة للممارسة المهنية⁽¹⁾. ويمكن اقتراح الإجراءات التالية للقيام بعملية التوفيق بين الراغبين في الزواج:-

[1] استقبال الطلب عبر وسائل التوفيق المختلفة. ويحتاج الأمر إلى وجود نموذج خاص قادر على قياس ما يريده الفرد في شريك الحياة. ومن المعلوم أن القياس من أصعب وأدق الأشياء فلا بد أن يعتمد بناء النموذج على دراسة أو دراسات ميدانية تحاول التعرف على اتجاهات الأفراد تجاه الشريك.

[2] تصنيف الطلبات أولاً بأول وفقاً للمعايير الأساسية كالجنس والمنطقة الأصلية والعمر والنسب ونحو ذلك كي يسهل النظر فيها بحثاً عن المتوافقين.

[3] مراجعة الطلبات في كل صنف أساسي بحثاً عن المتوافقين.

[4] عند العثور على المتوافقين تعامل الحالات وفقاً لما يناسبها. فمن الحالات ما يحسن أن يشار على الرجل بأن العائلة الفلانية ربما لديها ما يناسبه من غير إخباره عن صفاتها. إذ عليه أن يتحقق بنفسه. ومن الحالات ما يحسن التنسيق بينهم حول الطريقة الملائمة لتقديم الرجل لخطبة المرأة. ومن الحالات من تحسن مرافقته وتسهيل أمره مع الحرص على حفظ حقه في اتخاذ القرار.

[5] يتم تزويد البرنامج حسب الاستطاعة بما آل إليه الأمر لقياس نتائج التعريف بينهم وللتعرف على مواطن القوة والخلل في البرنامج لتقييم البرنامج وللاستفادة منها مستقبلاً.

[6] يتم الاحتفاظ بعناوينهم أيضاً حسب الاستطاعة لقياس مدى نجاح البرنامج في التوفيق ولدراسة مدى التوافق بين الزوجين بعد ما لا يقل عن سنة.

وسائل التوفيق بين الراغبين في الزواج:-

وللتوفيق بين الراغبين في الزواج وسائل عدة، من أهمها ما يلي:-

(1) الممارسة المهنية تعتمد على مجموعة من المبادئ التي لا بد منها للممارس. فمن مبادئ الممارسة المهنية للتوفيق ما يلي:-

السرية، والتقبل، وحفظ حق اتخاذ القرار لصاحب الشأن وأن تبقى العلاقة مهنية، فمن يقوم على المهنة ينبغي أن لا يستخدمها لصالحه لأن في ذلك ما يسيء إلى المؤسسة. وهذا يعني عدم استخدام الهواتف الشخصية في ممارسة المهنة.

- [1] الاتصال المباشر، أي مراجعة مكتب التوفيق والقيام بالمقابلة وجهاً لوجه. وهو أقل الوسائل استخداماً. بل إن عدد الذين يعتمدون عليه محدود جداً. فالعيب الاجتماعي المرتبط بمحاولة الاستفادة من القائمين على التوفيق يدفع أفراد المجتمع إلى التكتّم والبعد عن الاتصال المباشر. خاصة وأن معظم المتقدمين من النساء.
- [2] عبر الهاتف، وهو الأكثر استخداماً لأن معظم المتقدمين يفضلون التكتّم. كما أن الهاتف أسهل وسيلة لقطاع النساء وهن أكثر المتقدمين.
- [3] عبر الإنترنت: وتعد الإنترنت آخر تلك الوسائل ظهوراً على أنها لا تزال الأقل قبولاً على المستوى الاجتماعي. إلا أن المتوقع أن تكون الأكثر استخداماً. ويعيبها صعوبة ضبطها وكثرة المتلاعبين إضافة إلى أن سرية المعلومات غير مضمونة. وتوجد عدة مواقع خاصة بالسعودية. كما أن هناك مواقع تعلن عن خطابين وخطابات في مدن السعودية المختلفة ويمكن الحصول على أرقامهم بدفع رسوم معينة لمندوبيهم في السعودية. ويوجد على مستوى العالم ما يقدر بـ 20 ألف موقع للتوفيق بين الراغبين في التعارف أو الزواج. وقد تضاعف نشاط تلك المواقع لأكثر من 300%. وتعد في مقدمة الخدمات الراجعة على الشبكة العالمية. حيث سجلت أرباحاً تصل إلى 78 مليون دولار في أمريكا في الربع الأخير من السنة المالية 2002م وهي لا تشمل تلك الأرباح التي تجنيها تلك المواقع من الدعاية.

الخلل المتوقع:-

في ضوء ما سبق أين يكمن الخلل؟ على مستوى التنظير هناك حاجة إلى تراكم معرفي حول قضايا المجتمع المهمة. فمجرد دراسة واحدة لا تكفي. ومجرد رأي واحد لا يكفي. ومجرد تجربة واحدة لا تكفي. لا بد إذن من التراكم المعرفي الذي يجعل قدرة المتخصص قوية على إبداء رأيه فيما هو متخصص فيه. ويزداد العبء في عالم متغير لا تكاد تستوعب ما حدث إلا وقد أصبح تاريخاً وحدث حدث جديد بحاجة إلى فهم جديد. ومن المعلوم أن وتيرة التغير الاجتماعي أصبحت سريعة بسبب ثورة الاتصالات وانفجار المعلومات. وهذا يتطلب قدرة دقيقة على التنبؤ وقدراً كبيراً على التخطيط. وهنا يكمن الخلل!

على مستوى الممارسة لا بد من وجود فئة متخصصة تمتلك المهارة الكافية للقيام بمهمة التوفيق. وفي ظل تخلف التنمية الاجتماعية عن التنمية الاقتصادية أصبح المجتمع يستعين على قضاء حوائجه بغير المتخصصين من باب ما لا يدرك كله لا يترك جله. ومع أنها قاعدة لا بد منها في بعض الأحيان إلا أن الواقع يشير إلى أنها

استخدمت للتقاعس عن إعداد المتخصصين. وإعداد المتخصصين يحتاج إلى رؤية واضحة حول حاجات المجتمع في المستقبل. وقد يكون الخلل في تقدير تلك الحاجات. أضاف إلى ذلك أن تحديد من هو المتخصص ربما يكون محل خلاف لأن التعليم قد لا يصمم على الحاجات. فمن يتولى الشأن الأسرى وقضايا الزواج ينبغي أن يكون على علم شرعي كافي لمعرفة الحقوق والواجبات والمصالح والمفاسد. في الوقت نفسه لا بد أن يكون ملماً بالنظريات الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والزواج. إضافة إلى حاجة المتخصص إلى المهارة المهنية التي لا يمكن اكتسابها من غير تدريب مهني متخصص. وهنا يكمن الخلل أيضاً!

الخاتمة و التوصيات

خلاصة ما سبق أن الحاجة ماسة لمهنة التوفيق على أساس أن التغيير الاجتماعي جعل من مسألة التعارف مشكلة اجتماعية رغم أهميتها للراغبين في الزواج. وقد أصبحت بعض فتيات المجتمع نتيجة لذلك عرضة لأن لا تتاح لها فرصة الزواج أو ربما أتاحت لكن في سن متأخرة وتكون ملزمة بقبول من لا تريد من باب أخف الضررين. ويزداد إلحاح تلك الحاجة مع تدني مستوى الوعي بالأسس الصحيحة لاختيار شريك الحياة. وقد أدى تدني الوعي بتلك الأسس إلى بروز مشكلة عدم التوافق بين الزوجين في المجتمع. وهي مشكلة تؤدي إلى إحدى نتيجتين: الطلاق أو العيش في جو أسري مليء بالمشكلات الاجتماعية. ولا شك أن مردود ذلك سوف ينعكس على تربية الأولاد وله أيضاً انعكاسات أمنية على المجتمع. فسلامة المجتمع ترتبط باستقرار الأسرة.

ورغم تزايد ممتهمي التوفيق إلا أنه تزايد يفتقد التنظيم والمهارة اللازمة لمثل هذا العمل مما قد ينتج عنه آثار أخرى سيئة على الفرد والأسرة والمجتمع. بناءً على ذلك تم اقتراح عدد من الأمور لتوجيه تطور تلك المهنة لصالح المجتمع. ويمكن تلخيص تلك الاقتراحات بالتوصيات التالية:-

- [1] أن تتبنى مهنة التوفيق بشكل رسمي لتلحق بإحدى الوزارات المعنية ولتمنح لها تراخيص خاصة.
- [2] أن تكون عملاً مؤسسياً لا يرتبط بأشخاص بصفاتهم الشخصية.
- [3] أن تكون عملاً خبيرياً لا تجارياً لحفظ أعراض الناس من ساحة التلاعب التجاري.
- [4] أن تكون مؤسسات التوفيق وسيطة وليست بديلة عن الأطراف المعنية أو أولياء أمورهم.
- [5] أن تعمل المؤسسة على توعية وتوجيه الراغبين بالأسس الصحيحة لاختيار الشريك.
- [6] أن يعين فيها الأمناء المتخصصون في شؤون الزواج والأسرة والموجهون من خلال الدورات للقيام بمهمة التوفيق. وهنا لا بد من التأكيد على أن مجتمعنا بحاجة إلى الاهتمام بهذا الجانب فالمتخصصون قلة رغم تزايد الحاجة لهم.
- [7] أن يوجد مركز بحثي معني بشؤون الزواج للبحث في قضايا المهمة ومتابعة البرامج المختلفة للتأكد من صلاحية استمراريتها. ففي عالم متغير تحسن المراجعة المستمرة ومواكبة المستجدات لنلا يكون التحرك متأخراً ويصبح العلاج غير صالح.